

يكون الشيء الواحد اصلا وبلا ضرورة بخلاف ما اذا لم يتقدم
 عليه لا يقال كيف يجب ترتيب ذلك وقد امر صلى الله عليه وسلم من
 لترتفع الناحية بان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن جعلها الحمد لله وهو
 الناحية ولم يامر بتقديم قدر التسمية عليه علي ان له قدرة حقة
 هذه الاذكار له قدرة علي حفظ التسمية بل الغالب حفظه لها ولم يامر به
 فضلا عن تقدمها لاننا نقول الخبر ضعيف وعلي تقدم صحة فيقول ان
 المأمور كان عالما بالحلم علي ان الحمد لله بعض آية لانه ان يأتي به في
 تلك دون هذه كما اقتضاه كلام الروضة وخالف ابن الرفعة في قوله
 الروضة فيما قال لانه لا يحجز فيه اي مع كونه بعض آية والا فلا بد ان يتان
 بل والثلاث المتفرقة لا يحجزها من انه يلزم الاتيان بها هذا وكذا قال
 الاذري والديري وفيما زعم ابن الرفعة نظر ظاهر لاقتضائه ان من
 احسن آية الدين او آية كان للناس امة واحدة انه لا يلزم قرأته
 وهو بعيد بل هو اولي من كثير من الآيات القصار فان لم يعرف لما لا يحسنه
 سندا لا كره ليلج سبعا ولو قد روي قراءة الناحية في اثنا العشر
 او قبله لم يرتجز البدل واتي بها اربعة وقيل الركوع اجزاه وشكل ذلك
 قدرته علي الذكر قبل ان يتخي وقته بقدر الناحية فيلزمه الاتيان به
 وهذا غير جائز بالناحية بل يطرد في التكبير والتشهد وسراد المصنوع
 التوالي علي ترتيب المصحف فيستند الترتيب مع التوالي جميعا بخلاف
 ما لو غير المرتبة لم يستفد منها التوالي فان مجرد عن القرآن التي يذكر
 كتسبيح وتعليق ونحوه اودع اخروي كتابي المجموع وغيره للمبارك الدال
 علي ذلك ويترتب سبعة انواع من الذكر كما قاله الصوفي وهو المعتمد خلافا
 لابن الرفعة والمحدث لا حجة فيه لان ظاهره وجوب الثلاثة اذ لم يرتجل
 به احد نعم حديث سبحان الله الي اخره اقرب في الدلالة للام النبوي
 قال الامام ولولم يعرف عمل الدعاء التلقائي بالدينيات به ولجزاه وهو

يكون بالبدل المصحف واحد ولم يمكن التعليل لانه لم يلزم ما لكه اعارته ولا
 لولم يكن بالبدل المصحف واحد لم يلزمه التعليل بلا اجرة علي ظاهر المذهب
 كما لا يحتاج الي السترة او الموضوع غيره فوجب او ما فينتقل الي البدل
فسج آيات عدد آياتها لانه اشبه بها والمحسن الشافعي قوله فان آيات
 تكون الثالثة بدلا من السورة امدون السج فلا يجزيه وان طال لرعاية
 العدد فيما في قوله تعالى ولقد اتيناك سبحان الثاني وقوله صلى الله
 عليه وسلم هي السج الثاني وفي اشتراط كون البدل مستقلا علي تناوذا
 كالناحية وجرها للطوري او جمعها معه ومشي امكنه التعلم ولو بالسفر
 لزمه ولا يكتفي عمها بالترجمة غير العربية لقوله تعالى ان الزلزاله قران امر يا
 فذل علي ان التمج ليس بقران بخلاف ما اذا تجز عن التكبير او الخطبة والابتداء
 بالشهادتين فانها تجزيه الترجمة عنها لان نظم القرآن محجور كما سبق في
سؤالية فان مجرد عن التوالي **متفرقة** لانه متدور **قلت الام المفسر**
جواز المتفرقة من سورة او سور **حفظه سؤالية والله اعلم**
 كما في قضاء رمضان وسواها اذ المتفرقة معني منظوما لا كما اختاره
 في المجموع واقتضاه الطلاق الجمهر والاطلاق الاخير وهو قياس حرمة قرأتها
 علي الجنب ويلزم التتابع المنع لانه لو كان يحفظ او ايل السور خاصة كالسور
 والبر والمروطيم انه لا يجب عليه قرائتها عند من يحفظها اسماء للسور
 قال بعضهم وهو بعيد لانا مستبعدون بقراءتها وهي قران متواتر وادعي
 الاذري ان المختار سا ذكره الامام وان الطلاق محمول علي الثالث وما اختاره
 المصنف انما يقع اذا لم يحسن غير ذلك اما مع حفظه متواليه او متفرقة
 مستظنة المعني فلا وجه له وان شمله اطلاق التمتي والمعتد الاول لطلقات
 ولو عرف بعض الناحية فقط وعرّف لبعضها الاخر بدلا اي ببدل البعض
 الاخر موضعه مع رعاية الترتيب بين ما يعرفه منها والبدل حتى يتقدم
 بدل النصف الاول علي الثاني فان كان وسطها اي ببدل الاول ثم قرأ
 ما في الوسط ثم قرأ ببدل الاخر ولا يكفيه ان يكون ما يحسنه منها بقدرها

بلغ مقابلة علي نسبه فويلت علي
 اصلي التواتر وصحت عليه وعليها حفظ
 كبر العرف عند الايشيد عتقوا ولو كان للمصنف